



التاريخ: 2018/03/14

دعوة مجلس حقوق الإنسان لتشكيل لجنة خاصة في تجنيد الإمارات مرتزقة للحرب في اليمن

على هامش الدورة 37 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف والمنعقدة في الفترة من 26 فبراير/شباط 2018 وحتى 23 مارس/آذار 2018، عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا ندوة بعنوان تجنيد الإمارات لتصبأط والجنود والأفراد للعمل كمرتزقة الثلاثة 13 مارس/آذار 2018، وكان من أبرز المشاركين في تلك الندوة مكتب المحاماة الفرنسي ANCILE Avocate.

وكانت تلك الندوة فرصة للتذكير بالدعوى القضائية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد دولة الإمارات المتحدة لما ارتكبه من جرائم وانتهاكات في اليمن. وشملت تلك الجرائم التي حوينا الدعوى جرائم حرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية مرتكبه من قبل الأفراد.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا قد قامت بتاريخ 27 نوفمبر/أكتوبر الثاني 2017 بتكليف مكتب المحاماة الفرنسي ANCILE Avocate ومحامين آخرين بتقديم شكوى رسمية للمحكمة الجنائية الدولية، تطالب بفتح تحقيق عاجل حول قيام الإمارات بتجنيد جيوش من المرتزقة الأجانب لتنفيذ أهداف إجرامية باليمن.

في خلال تلك الندوة تم التأكيد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الخليف الرئيسي في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والذي شن حملة دعوية على اليمن، راح ضحيتها أكثر من 12000 شخصاً منذ بداية شهر مارس/آذار 2015.



وانضمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، والمحامي جوزيف برهام من مكتب ANCILE Avocate حكومة الإمارات العربية المتحدة، لها وأثناء حربها التي تخوضها بمساعدة السعودية ضد المتمردين الحوثيين في اليمن، تقوم بشن الهجمات العنصرية ضد المدنيين، كما تم الإضرار في تلك الندوة إلى أن تحقيقات فتحت لإخضاع دولة الإمارات للمساءلة بسبب إدارتها نسجون سرية باليمن. حيث كشفت التحقيقات الحقوقية أن المئات من السجناء يتعرضون بانتظام لسوء معاملة وتعذيب وحشي. وذكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أن دولة الإمارات العربية المتحدة استخدمت في تلك الحرب التقنيات الحديثة المحضرة وقامت بتجنيد مرتزقة لتنفيذ عمليات تعذيب وإعدام ميدانية.

المحامية نورانس جريج من مكتب ANCILE Avocate شاركت بكلمة في تلك الندوة أيضاً، تحدثت فيها حول أبرز التحقيقات التي واجهتهم أثناء القيام برفع تلك الدعوى القضائية، حيث قالت واجهت مشكلتان أساسيتان، الأولى: رفض مجلس الأمن إشراك المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق مستقل لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الصراع الدائر باليمن، والثانية: عدم وجود صفة لأي من دول التحالف أو اليمن في المحكمة الجنائية الدولية حيث أنهم ليسوا بأعضاء فيها، إلا أنه تم التغلب على تلك العقبة لانتماء بعض المرتزقة في الجيوش التي تحارب اليمن لدول أعضاء بالمحكمة الجنائية الدولية. حيث كانت هذه النقطة بمثابة ثغرة فُتح في جدار الإفلات من العقاب، وسبباً يفرض على المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق خاص ومستقل.

وفي كلمته أضاف المحامي جوزيف برهام نعلم أن تحقيقاتنا حول استخدام المرتزقة الأجانب من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة سناخذ وقتاً طويلاً، وأنها ستكون بعيدة المدى، إلا أنها ستقدم نتائج غير مرضية للعديد من الدول التي اتخذت وصع المفكرج الصانحة في تلك الأزمات.



من تلك الدول دول اسراليا وجنوب افريقيا وكولومبيا والسفادور وشيلي وبنما، حيث تشكل الأغلبية
العظمى من الجنود المرتزقة مواطنين من تلك الدول، والتي بدأت دولة الإمارات منذ مايو/أيار 2018
بإرسالهم للمشاركة في الحرب في اليمن -

وأكد المتحدثون في الندوة على أنه ما لم تتخذ الدول الغاضبة الطرف عن استخدام مواطنيها كمرتزقة
لدولة الإمارات العربية المتحدة الإجراءات اللازمة، وإن لم ترفع المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة
مرتكبي جرائم الحرب في اليمن، سيستمر المدنيون الأبرياء في المعاناة ودفع الثمن.

وطرح المتحدثون سؤالاً حول فائدة مؤسساتنا القانونية الدولية الكبرى، إذا لم يكن بمقدورها حماية من
هم في أمس الحاجة إليها؟ خصوصاً بعد ثلاث سنوات متتالية من حرب لم تنته بعد، وبعد وقوع أعمال
العنف والتفكك من قبل عدد من أغنى دول العالم على واحدة من أقرها.

من جانبها، دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان إلى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق
في تشكيل جيوش من المرتزقة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عدة سنوات، كما دعت
المجلس إلى التحقيق في أهم الجرائم التي ترتكبها عناصر هذا الجيش، خاصة تلك التي ترتكب في
اليمن.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا